شبيرو وما لم يقله أوباما

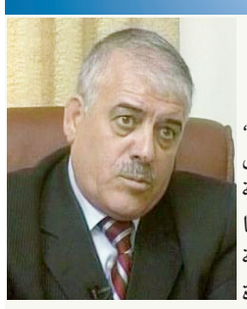

عمر حلمي الغول

في الثلاثاء الثاني من يناير الحالي، الموافق الثاني عشر منه، القى الرئيس باراك اوباما الخطاب الاخير الموجه للامة الاميركية، الذي جال فيه على القضايا الداخلية والعالمية، وركز دوليا على اولوية "القضاء على الجماعات الارهابية كالقاعدة وتنظيم الدولةالاسلامية في العراق والشام "داعش"، لانها تهدد الامن العالمي." واضاف داعيا الكونغرس لاصدار قرار "يسمح باستخدام القوة العسكرية ضد تنظيم "داعش". وتعميقا لفكرته المذكورة، قال "لكن في القضايا الدولية ستعمل (اميركا)على تحريك المجتمع الدولي للانضمام اليها في مساعيها للقضاء على الارهاب اينما كان." وتابع "وهي بالضبط الاستراتيجية، التي اتبعتها في سوريا، حين تعاونت مع قوى اقليمية لمحاربة "داعش".

غابت عن خطاب "حال الامة" القضية الفلسطينية، قضية العرب المركزية، والقضية الاقدم، والاكثر ارقا وتهديدا للسلام والامن العالميين، ولم يشر لها الرئيس اوباما لا من قريب او بعيد. حتى بدا وكأنها غير موجودة. وتجاهل ساكن البيت الابيض عن سابق تصميم وإصرار الاحتلال الاسرائيلي وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. معفيا نفسه وإدارته من اية ارباكات مع المجلسين والايباك اليهودي الصهيوني. تاركا الامور بيد حكومة نتنياهو، لتقرر ما تراه مناسبا بشأن الحل. وهو ما كان ابلغه وزير خارجية اميركا، جون كيري في زيارتيه الاخيرتين للمنطقة في الربع الاخير من العام الماضي للرئيس محمود عباس.

التناقض الذي تضمنه خطاب "حال الامة" بين إدعاء سيد البيت الابيض عن محاربة الارهاب، وتحشيد الدول والقوى كما فعل في سوريا والعراق وغيرها لمواجهة "داعش" و"النصرة" و"القاعدة"، وفي نفس الوقت، التجاهل الكلي لارهاب الدولة الاسرائيلية المنظم، الذي هو أصل وجذر الارهاب في المنطقة، والمهدد الاول للسلام والامن العالميين. لم يكن عفويا او سقط سهوا، بل هو كما اشير آنفا، قرار واضح إتخذته إدارة الرئيس اوباما. وهو ما يعني بشكل عميق عدم جديتها في محاربة الارهاب. لان من يريد حقيقة وفعلا محاربة الارهاب في المنطقة والعالم عليه: اولا وقبل كل شيء محاربة الارهاب والاحتلال الاسرائيلي. والعمل على إزالته، وفتح الافق امام عملية السلام، لترى الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ النور، ويتمكن الشعب الفلسطيني من نيل الحد الادنى من حقوقه الوطنية.لكن على ما يبدو، ان ما لم يقله الرئيس اوباما في خطاب الوداع، تركه لسفيره في إسرائيل، دان شبيرو لتغطية النقص الفاضح، ولتفادي اية ارباكات مع العرب، ولطمأنة الفلسطينيين، ان الفقرة المفقودة في الخطاب الرئاسي يظهرها السفير شبيرو. الذي أعلن في كلمته امام معهد دراسات الامن القومي (INSS) أن حكومة نتنياهو تكيل بمكيالين في تعاملها مع الفلسطينيين وقطعان المستعمرين، واشار ان هناك قانونين، قانون للفلسطينيين وآخر للمستوطنين. أضف إلى انه، اكد ان الاستيطان، الذي ترعاه الحكومة الاسرائيلية يهدد حل الدولتين. وعلى اهمية ما جاء في كلمة السفير الاميركي، إلاّ انه كان من الافضل ان يكون جزءا من خطاب "حال الامة" ويعيد تأكيده شبيرو. عندئذ يكون لما جاء على لسان الديبلوماسي الاميركي اهمية اكبر. والاهم مما تقدم، كان من الاجدر بصاحب الخطاب الاخير، ان يضع وديعة سياسية للادارة القادمة بالعمل على تحشيد الدول والقوى عبر مؤتمر دولي لازالة الاحتلال الاسرائيلي، وتدعيم ركائز السلام الاقليمي والعالمي. والعمل على تجفيف ارهاب الدولة الاسرائيلي المنظم، وابرز عناوينه الاحتلال وما ينجم عنه من جرائم وانتهاكات خطيرة تمس بحياة ومستقبل الشعب الفلسطيني. مع ذلك مازال هناك وقت ومجال ام اوباما لتصويب الخطأ الكبير، الذي وقع به.

كاريكاتير أعجبني

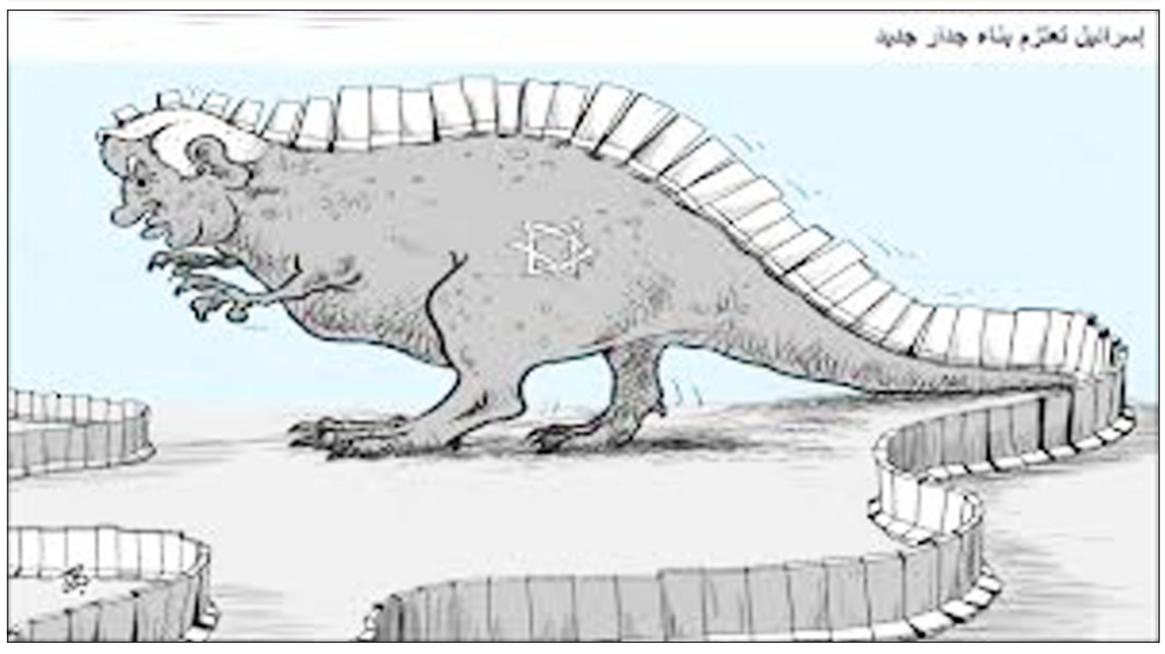

قرار حكيم

أد. بكر بن عمر العمري

لست أشك لحظة واحدة في ان قرار انشاء لجنة هيئة عليا للاشراف وتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة هو قرار صائب، لعله يمثل خطوة اولى حقيقية لتنمية كمية ونوعية لاصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.

لذلك جاء القرار في موعده من اجل تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة جزءا من استراتيجية التنمية الاقتصادية وفي سبيل ذلك الحقيقة الجديدة سوف نلاحظ عزوف الشباب عن العمل الحر.

ان قضية تعثر المشروعات المتوسطة والصغيرة تحتاج الى نظرة واقعية للقضايا المختلفة والتحديات التي تواجه اصحابها لتوفير فرص عمل حقيقية لهم تأكيدا بأن هذه المشروعات هي افضل الوسائل للخروج من ازمة البطالة وتنتج فرص عمل ومشاركة في عملية التنمية، وتوسيع قاعدة القطاع الخاص ودوره في قيادة القاطرة التنموية.

من هنا تأتي اهمية الهيئة العليا الجديدة ودورها الكبير الذي ستلعبه للتنمية والذي امل ان يتعاظم، اذا علمنا من سجل تاريخ ولادة فكرة المشروعات المتوسطة والصغيرة منذ سنوات مضت لوجدنا دور الصناديق الاجتماعية للتنمية انها كانت مجرد ممول للمشروعات التي يتقدم بها الشباب اليها، ولم يكن لديها خطة متكاملة مدروسة تنتج من خلالها افكارا لمشروعات قابلة للتنفيذ مع دراسة الجدوى الخاصة بها لتكون في متناول يد كل من يرغب في اقامة مشروع جديد دون ان تكون لديه افكار جديدة بالاضافة الى غياب متابعة مراحل تنفيذ المشروع وتذليل اي صعوبات تظهر في الطريق.

وحول تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة فانه سيظهر للهيئة العليا الجديدة ان اسباب التعثر ينطلق من المشكلة مزدوجة فلا يوجد فكر اقتصادي متكامل لدى كثير من المتقدمين في هذه المشروعات وخاصة الصغيرة حتى ان بعضهم يستخدم القرض في سداد ديونه او شراء سلع استهلاكية، والبغض الآخر دخل في مشروع متكرر لا يوجد على منتجاته اقبال، كما انه لا يوجد فكر تمويلي متطور لدى الصناديق التنموية السابقة.

وفي ضوء ذلك يبرز لنا سؤال هام هو: ماهي ابعاد المشكلة او ازمة التعثر؟ ان اسباب التعثر يأتي نتيجة لظهور العديد من المشاكل ومن اهمها عدم وجود الدراسة الجادة للمشروع الذي قدمه للاقتراض وعدم وجود خبرة سابقة في مجال المشروع سواء كان صناعيا او تجاريا وعدم خبرته بالموارد البشرية التي تساعده في تنفيذ ما يصبو اليه وعدم كفاية خبرته بالامور الاقتصادية المعقدة، بالاضافة الى ان بعض اصحاب المشروعات الصغيرة اساء استغلال القرض الممنوح له بتجميده في اصول ثابتة مع ان القرض مدته محددة بخمس سنوات للقرض قصير الاجل يمول به مشروعات صغيرة الاجل وليست طويلة الاجل، والبعض الآخر استخدمها في الاستخدامات الشخصية التي لا تحقق العائد الاستثماري.

يؤسفني ان اقول ان السبب وراء كل ما تعانيه الآن المشروعات الصغيرة في بلادنا هو غياب الكفاءة المهنية لدى الشباب واستمرار عجزهم عن التغلب على هذه السلبية الطارقة لقروض مشاريعهم والجاذبة لحالات "التعثر" الذي يعانون منه.

لذلك لابد ان يفكر اصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة وهم يتقدمون للهيئة الجديدة بالفكر العملي وان يتفاعلوا ويصوبوا انفسهم بأنفسهم في ضوء استراتيجيات الهيئة الجديدة فيتطورون خطوة بخطوة.. فالعنصر التراكمي غاية في الاهمية لنجاح المشروعات المتوسطة والصغيرة، ولكن للاسف فهو كثيرا ما يكون غائبا في تجارتهم.

وفي اعتقادي ان امام الهيئة الجديدة حزمة من القضايا المهمة لمنع فشل المشروعات المتوسطة والصغيرة التي يراها الخبراء الاقتصاديون اهم وسيلة لمواجهة ازمة البطالة وان تضع الشباب وهم اصحاب المشروعات الصغيرة محل الاهتمام لانها عملية استثمارية ناجحة ومريحة على المدى البعيد فبقدر ما تعطي اصحاب المشروعات الصغيرة وترعاهم وتعدهم الاعداد السليم بالقيام بمشروعاتهم يكون العائد سخيا على شكل خبرات بشرية وتصبح بحق ثروة العصر وتقف سدا امام تحديات التنمية المستدامة والمتواصلة في بلادنا.

والحقيقة انه من اجل التغلب على ازمة التعثر الذي تعاني منه المشروعات الصغيرة خاصة فانه سيظهر او يجب ان يكون على قائمة استراتيجيات الهيئة الجديدة اولا تنمية مهاراتهم فلا تنمية ولا نجاح لمشاريعهم بابعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والامنية، وثانيا متابعتهم مرحليا بتقدير نجاحهم وتشجيعهم.. فمثلث المشروعات الصغيرة (الدولة + الشباب + القطاع الخاص) تعتمد على التفاعل بين عناصره لرفع مستويات المعيشة ومجابهة أخطار البطالة في النهاية.

الطاقة وضوء على المستقبل!

فاطمة المزروعي

منذ القرن التاسع عشر تقريبا، شعر الإنسان بأن مناخ الأرض بدأ في التبدل، وأن هناك تغيرات جوهرية غير مألوفة قد بدأت تحدث.

وبطبيعة الحال، كان للعلم كلمته، حيث دق العديد من علماء المناخ والأرصاد الجوية والبيئة ناقوس الخطر، وأفادوا بأن التغير المناخي جاء نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض، وتم رصد كثير من الظواهر المناخية التي تحدث لأول مرة، وهي ظواهر لا تبشر بخير لكوكبنا الأزرق، من أهمها ارتفاع درجة الحرارة، وذوبان أجزاء من القطب المتجمد، وتزايد معدلات مياه البحار..

ومع هذه الحالة، بدأت التوقعات بأن هناك جزراً كاملة ستغمرها المياه خلال العقدين القادمين، لتختفي تحت مياه البحر، وهناك تنبؤات أكثر تشاؤما وسوداوية.

وعلى رغم أن عمليات التنقيب عن البترول يفترض أنها أحد أسباب هذه التغيرات المناخية، فإنه ثبت أن الدول الخليجية المصدرة، وأكثرها خصوصية بلادي الحبيبة الإمارات، ليست المتسببة في التغيرات المناخية.

واتجهت بوصلة المسؤولية نحو الدول المصنعة مثل أمريكا وروسيا والصين، فضلاً عن عدد من الدول الأوروبية، ودول أخرى تعتمد على المصانع، دون رقابة بيئية صارمة، فتنفث كميات هائلة من الأدخنة والملوثات في السماء، فضلاً عن البقايا الكيميائية التي يتم التخلص منها في مجاري الأنهار، وأقنية المياه الصالحة للاستهلاك الآدمي.

وخلال عدة مؤتمرات دولية، فشلت هذه الدول في الالتزام أو التوقيع على اتفاقيات لحماية كوكبنا من التلوث، بل رفضت حتى الالتزام بخطط بعيدة المدى لخفض حرارة الأرض، بينما بدأت بلادنا في استخدام الطاقة البديلة، كما أنها تدعم وتشجع هذا التوجه، وهذه ليست كلمات مجردة، أو إنشائية، بل إن الواقع يرفدها ويدعمها، فمن سمائنا حلقت أول طائرة تستخدم الطاقة الشمسية، لتجوب العالم، حاملة رسالة لتوعية البشرية بأهمية استخدام الطاقة البديلة، وأنه من الممكن أن تكون في هذا الكون بدائل أكثر جدوى و استمرارية من الطاقة التي تلوث حياتنا، وشاهدنا في أبوظبي ودبي السيارات الهجينة – المعدلة، التي تستخدم بدائل عن البنزين، وأقمنا المعارض الدولية في الطاقة البديلة، وهذا كله يشير إلى المستقبل، ويعطي ضوءاً واضحاً عن معالمه، حيث سنكون إن شاء الله روادا، ليس في استخدام الطاقة البديلة وحسب، بل وتصديرها للعالم بأسره.

هذه هي الرؤية البعيدة المدى لقيادتنا الرشيدة، التي سهلت وقدمت الميزانيات والإمكانات لدعم أبحاث الطاقة البديلة، على رغم تكلفتها العالية، وندرتها في العالم، وما هي إلا بضعة أعوام، وستتربع الإمارات مع ثلة من الدول على هرم الطاقة البديلة في العالم بأسره.

القدس ....وقوانين الممنوع

راسم عبيدات

الاحتلال في مدينة القدس،والتي وفق القانون الدولي الشطر الشرقي منها محتل عام ١٩٦٧،بالقوة وبالأمر الواقع يريد أن يمنع المقدسيين من ممارسة أي نشاط فيها،ليس في تحد صلف وعنجهي للقانون الدولي فقط،بل يريد أن يوجه رسالة للمقدسيين بأن الاحتلال هو صاحب السيادة فيها،وبانه لا حقوق فيها للمقدسين،وهو سيعمل على طردهم وترحيلهم طال الزمن او قصر بكل الوسائل الشرعية منها وغير الشرعية. ولذلك عدا كل القوانين والقرارات والإجراءات والممارسات العنصرية الماسة بحقوق المقدسيين في المدينة،نجد ان الاحتلال يلاحق المقدسيين في أدق تفاصيل حياتهم،فهو يريد ان يجعلهم يعيشون في خوف وقلق دائمين،ولا يفكرون بالمطلق بالخلاص من الاحتلال،والأنكى من ذلك يريد منهم ان يعترفوا بان هذا الاحتلال "نعمة"،وهو أساس كل البلاء والشرور بالنسبة لشعبنا عامة والمقدسيين خاصة.

هذا الاحتلال يقول بشكل واضح للمقدسيين،انتم دخلاء وغرباء في هذه المدينة،ووجودكم فيها مجرد كم زائد ليس إلا،وسنوصلكم الى وضع من يريد ان يمارس الحب مع زوجته يحتاج لإذن منا ...؟؟ فشهدائكم لن نسمح لكم لا بإقامة بيوت عزاء لهم او دفنهم في مدينة القدس،وبيوت أهاليهم سننسفها ونهدمها وهوياتهم وإقاماتهم سنسحبها،وسنطردهم الى خارج المدينة،وأي نشاط تضامني مع أسير او شهيد او حتى مع الأقصى او القيامة لن نسمح به،حتى معسكرات الأطفال سنمنعها.

> احتلال يريد في القدس أن يمنع عنا حتى الهواء.... أنشطة ثقافية ممنوعة...أنشطة تراثية ممنوعة...أنشطة نسوية ممنوعة... مخيمات ومعسكرات أطفال ممنوعة

الاحتلال الذي وفق اتفاقيات أوسلو ب"عجرها" و"بجرها"،عليه المحافظة على المؤسسات الفلسطينية في مدينة القدس،ولكن هذا الاحتلال اغلق عشرات المؤسسات المقدسية،ومارس الكثير من الضغوطات على مؤسسات اخرى،لكي تنقل مركز عملها ووجودها ونشاطها الى خارج مدينة القدس.وأي نشاط مهما كان نوعه له علاقة بالسلطة الفلسطينية،حتى لو كان مجرد فتح "بسطة" فلافل يقدم الاحتلال على اغلاقه ومنعه،وحجج الاحتلال في إغلاق المؤسسات المقدسية ومنع الأنشطة فيها كثيرة،فأي نشاط على حد زعمه له علاقة بالسلطة او الأحزاب والتنظيمات الفلسطينية يجري منعه حتى لو كان بيت عزاء أو تكريم اطفال،ولم تعد المسألة مقتصرة على العلاقة بالسلطة والأحزاب،فحتى الحراكات والمؤسسات الشبابية والنسوية أصبحت انشطتها ممنوعة لأنها تضر بأمن الاحتلال؟؟؟!!! .بالأمس منع الاحتلال لقاءا ثقافيا مع وزير الثقافة الفلسطيني ايهاب بسيسو في المسرح الوطني – الحكواتي،بحجة ان هذا النشاط له علاقة بالسلطة الفلسطينية.

وقبلها جرى منع عشرات النشاطات والفعاليات لحجج وذرائع متشابهة،،حيث ان ذلك تعد صارخ ليس على القانون والإتفاقيات الدولية،بل على الإتفاقيات الموقعة مع الاحتلال ،وبالتالي لا بد من ان يكون هناك تحرك جدي نحو المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية،وكذلك مجلس الأمن الدولي والجنايات الدولية،فما يقوم به المحتل وما يرتكبه من اضطهاد وقمع ومنعهم من القيام بأنشطة ثقافية وتراثية ونسوية وشبابية،هو بحد ذاته جريمة حرب.

الاحتلال يعتقد بأنه المقرر بشأن المدينة وعلى المقدسيين الرضوخ،وفقط مطلوب منهم تنفيذ اوامره،القيام بدفع الضرائب "القراقوشية" بكافة مسمياتها،عدم الإحتجاج على قصوراته واهماله المتعلق بعدم تقديم الخدمات لهم مقابل ما يجبيه من ضرائب منهم،التنكر لحقوقهم في مختلف جوانب حياتهم،عدم وجدود مخططات هيكلية لقراهم تلبي احتياجاتهم من السكن،وعدم منعهم التراخيص للبناء،وما يمنح لهم من تراخيص بتكاليف خالية لا يستطيع المواطن دفعها.

ضغوطات الاحتلال وإجراءاته القمعية والإذلالية،والتنكر لحقوقهم ووجودهم،يدفع المقدسيين للدفاع عن وجودهم وبقائهم،ولذلك وجدنا في هذا السياق بأن الشعور بالظلم والإضطهاد،دفع بالمقدسيين لرفضه ومقاومته،حيث أنه حتى هذه اللحظة يرفض الاحتلال تسليم جثامين شهداء القدس،والذين مضى على إحتجاز البعض منهم اكثر من مئة يوم،ولذلك كانت هذه العقوبات الجماعية حافزا لتشكيل لجان تتصدى لمثل العقوبات الجماعية،لجنة شعبية للتصدي لقضية عدم تسليم جثامين الشهداء،ومبادرة "مش طالع" التي رفض فيها الأسيران سامر ابو عيشه وحجازي ابو صبيح تنفيذ امر الإبعاد الصادر بحقهما عن المدينة لمدة (٥ و٦) شهور ولاجئا الى مقر الصليب الأحمر في القدس في ٢٥/ ١٢/ ٢٠١٥ ،وليجري اقتحام الصليب الأحمر واعتقالهما في السادس من الشهر الحالي،حيث ما زالا رهن الإعتقال بسبب رفضهما أمر ابعادهما عن مدينتهم وانتزاعهما من عائلتيهما ومدينتهم التي ولدوا وترعرعوا فيها.

ولعل منع النشطة والفعاليات الثقافية والتراثية والنسوية وحتى الدينية ،يتطلب منا أن نبدع في كيفية التصدي ومجابهة منعها،وكذلك لا بد من التحرك نحو منظمة الثقافة والعلوم "اليونسكو"،وغيرها من المؤسسات الدولية،لكي تجري محاسبة حكومة الاحتلال على مثل هذه الإجراءات والممارسات القمعية التي تصل حد جرائم الحرب.

احتلال يريد في القدس أن يمنع عنا حتى الهواء..... أنشطة ثقافية ممنوعة...أنشطة تراثية ممنوعة...أنشطة نسوية ممنوعة...مخيمات ومعسكرات أطفال ممنوعة...أغاني ودبكات وطنية ممنوعة..منهاج فلسطيني ممنوع...دفن شهداء او مناضلين وإقامة خيم عزاء لهم في القدس ممنوع.. الصلاة في الأقصى ممنوعة...حرية البناء ممنوعة..كل شيء في القدس ممنوع حتى الزيت والزعتر وكعك السمسم والأذان.

الاقتصاد نصف المعيشة أم كلها؟

محمد فاضل العبيدلي

لست خبيراً اقتصادياً، ولست بصدد أن أعرض تحليلاً اقتصادياً، لكن في جعبتي قصة قد تقدم نموذجا للمقارنة بين الطريقة التي تفكر بها أجيال من الخليجيين حتى الشابة منها عندما يتعلق الأمر بالتدبير والادخار وترشيد الإنفاق.

لقد نشأ جيلنا متقشفاً لأننا وآباؤنا لم نملك ما يفيض على حاجتنا الأساسية في وقتنا، لكن هذه القصة كانت لاتزال حية في الذاكرة واللاوعي. وكان آباؤنا الذين لم يذهبوا الى المدارس يعملون في وظائف شاقة ذات مردود قليل، لكنهم كانوا يرسلوننا الى المدارس والجامعات لأنهم يعرفون قيمة العلم وأهميته.

تعلمت اجيال من الخليجيين في الجامعات في بلدان شتى وفي الجامعات الوطنية ولاتزال، لكن يصعب القول ان تطورا ملموسا قد حدث في نمط تفكيرنا حيال الادخار والترشيد وحسن إدارة الدخل.

لا يعرف الكثير من الخليجيين حتى الآن قيمة التكافل الاجتماعي، وهذا بدوره مرتبط بخاصية أخرى فيهم هي تدني إحساسهم بالمستقبل.

لقد ظل الاعتماد على الحكومات يوالي تأثيره الى الحد الذي فقد الناس في مجتمعاتنا تقريبا اي احساس او قدرة او رغبة في استثمار ما لديهم من اموال (حتى اليسير منها) في مشروعات ادخار أيا كان مسماها وشكلها ان على مستوى الأحياء او إماكن العمل او المهنة الواحدة. تعلموا نوعا واحدا من الادخار هو ذاك الذي تروج له البنوك والاستثمار في سوق الأسهم او المحافظ الاستثمارية.

لقد تعالت الدعوات للترشيد وضبط الإنفاق في وقت مبكر، لكن الاتجاه ذهب الى مسار آخر هو «الخصخصة». لكن منذ ان غدت الخصخصة في ثمانينيات القرن الماضي موضة رائجة لدى الاقتصاديين الخليجيين، كنت ولازلت لا أراها الحل الوحيد خصوصا عندما يتعلق الأمر بخدمات اساسية هي التعليم والصحة.

> السؤال الأهم لدينا الآن هو: كيف نبقي على نموذج الرفاهية ومستويات المعيشة؟

فالخصخصة اذا ما سارت وحيدة دون رؤية اوسع للتنمية «الاقتصادية الاجتماعية – socioeconomics» لن تمثل اي رافعة للاقتصاد إلا في حدود توفير جزء من الانفاق من الموازنة العامة الذي كانت تخصصه الحكومات للخدمات التي تم تخصيصها.

لقد صنعت دول الخليج نموذجها الخاص في الرفاهية، لكن هذا النموذج ظل قائما على سلعة وحيدة هي النفط. ورغم الخطط التي بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي على الأقل لتنويع مصادر الدخل الوطني في معظم دول الخليج، فإن النفط لازال يشكل المصدر الرئيس للدخل في غالب دولنا الخليجية.

وفي نهاية المطاف فإن هذا النموذج ليس هو النموذج الوحيد للرفاهية عالميا. فهناك نماذج عدة ابرزها نموذج الرفاهية في دول اسكندنافيا ويبقى الفارق دوما في القدرة على توليد الثروات وحسن إدارتها، أي الطموح الذي تحمله خطط دولة الإمارات لتحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على المعرفة بدلاً من الاعتماد على النفط.وسواء عادت اسعار النفط الى الارتفاع او بقيت منخفضة، فإن الكثيرين بدأوا يدركون ان الاعتماد على تقلبات الأسواق لا يمكن ان يجلب ثروة حقيقية او يضفي قوة لأي اقتصاد ولا يسعف اي خطط للمستقبل.

خلاصة القول هنا، إن الوقت قد حان لتغيير جدي وحقيقي في انماط تفكيرنا. الرفاهية ستبقى لكن الفارق سيكون كبيرا اذا ما صنعنا نحن اسباب هذه الرفاهية ومحركاتها.

وكي لا يبدو الحديث سلسلة من المواعظ، أدرك تماما أن السؤال الأهم لدينا الآن هو: كيف نُبقي على نموذج الرفاهية ومستويات المعيشة؟ لا أملك جوابا حصريا لا يأتيه الباطل، بل إنني هنا أشارك الكثيرين التفكير بصوت عال وأقدم اجتهادا يدور حول فكرة واحدة: «الأمر بأيدينا».

صراع العمالقة

د. مغازي البدراوي

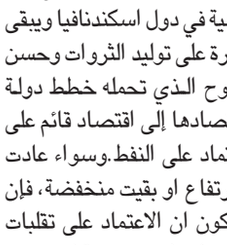

آخر حديثين للرئيسين الأميركي أوباما والروسي بوتين، عكسا بوضوح علامات الحرب الباردة الجديدة ومرحلة خطيرة من استعراض القوة وصراع العمالقة.

لقد تحدث الرئيس أوباما في خطاب الاتحاد الأسبوع الماضي بشكل وصفه الكثيرون بالغرور البعيد عن الواقع، حيث وصف بلاده بأنها أقوى دولة على وجه الأرض، لكنه لم يذكر أي إنجاز إيجابي يثبت هذه القوة، سوى أن إنفاقها العسكري يفوق إنفاق الدول الثماني التي تليها، وأنها تستطيع الوصول لأي مكان في العالم، ووصف روسيا بأنها «دولة إقليمية».. لكنه اعترف بأن هناك نظاما عالميا جديدا يتشكل، وأنه يخشى أن تكون بلاده بعيدة عن المشاركة فيه، وهذا في حد ذاته يناقض استعراض القوة الذي قدمه أوباما، ويؤكد ما يقال حول أفول نجم الولايات المتحدة مع بزوغ نجوم أخرى على الساحة الدولية.

وجاء حديث الرئيس الروسي بوتين لصحيفة ألمانية بعد خطاب أوباما بساعات، وهو الحديث الذي جذب الاهتمام ولفت الأنظار أكثر من خطاب أوباما، رغم احتوائه أيضا على لغة استعراض القوة، حيث نفى بوتين أن تكون لروسيا أي طموحات في أن تقوم بدور أعظم دولة في العالم، قائلا: «إن مثل هذه الطموحات أمر باهظ الثمن ولا داعي له»..وشدد بوتين على أنه لا يتفق مع ما قاله أوباما حول «تفرد الأمة الأميركية». لكنه رد على وصف أوباما لروسيا بأنها «دولة إقليمية» باستعراض لأبعاد روسيا وحدودها الجغرافية المترامية قائلا: «إذا كان أحد يتحدث عن روسيا كدولة إقليمية فعليه أن يحدد أولا (الإقليم) الذي يدور الحديث عنه، هل يدور الحديث عن الجزء الأوروبي من روسيا؟ أو عن الجزء الشرقي من أراضينا والذي يحد اليابان وألاسكا الأميركية والصين؟ أو الجزء الجنوبي؟ أو الشمال، حيث تجد الأراضي الروسية كندا ؟». وتابع بوتين قائلا «أظن أن الحديث عن دول أخرى بصورة مهينة ومحاولة إثبات فردية أميركا موقف خاطئ».

هذه اللغة بين القوتين الكبيرتين تعكس مؤشرات صراع حقيقي بينهما قد يتجاوز في المستقبل القريب حدود الحرب الباردة.

jadl@albiladdaily.com
يتم إرسال مقالات الكتاب على العنوان أعلاه